اقتصاد

وزير الصحة من منبر «الشعب»:

معامل الأدوية ملزمة بتأمين حاجاتنا قبل التصدير والمعمل المخالف يغلق

| الوطن

أكد وزير الصحة نزار يازجي أن ٧٫٥ بالمئة من الأدوية غير متوافرة في الوقت الراهن، مؤكداً إلزام معامل الأدوية التي تنتج الأدوية المحلية بإنتاج الأدوية غير المتوافرة في الصيدليات والمشافي بعدما كانت تنتج الأدوية المحلية ذات الكلف البسيطة.

جاء ذلك خلال جلسة مجلس الشعب يوم أمس، التي أشار خلالها إلى أن هذه المعامل لا يحق لها التصدير قبل تأمين حاجة السوق المحلية من الأدوية ولمدة ستة أشهر وأي مخالفة سوف تستدعي إغلاق المعمل مباشرة.

وبالنسبة للأدوية المزمنة والسرطانية نوه يازجي بدور الدول الصديقة لسورية التي يتم استيراد هذه الأدوية منها ثم توزع مجاناً من خلال المشافي والمراكز الصحية.

وأشار الوزير إلى أن الأدوية توزع دورياً، ولا يوجد أي نقص. لافتاً إلى أنه تم إعادة ١٦ معملاً دوائياً مخصصاً لإنتاج الأدوية المحلية إلى العمل خلال العامين الماضيين، وأن سورية باتت حالياً تقوم بتصدير الأدوية إلى ١٦ دولة.

وأشار إلى وجود دراسة لملف «جريح الوطن» لتأمين الأطراف الصناعية في بداية العام القادم.

وتحدث يازجي عن مشكلة في القطاع الخاص والصيدليات الخاصة التي تقوم بتهريب الدواء بطريقة ما مع وجود فساد من خلال جهة تخص نقابة الصيادلة «وهذا الأمر دفعنا لأن يكون هناك نوع من الضغط في توزيع الدواء».

وأوضح يازجي أن عدد المشافي التي تواصل عملها بانتظام واستقبال الحالات المرضية والإسعافية في مختلف المحافظات يبلغ ٩٨ مشفى.

وأشار إلى أنه يتم حالياً دراسة إقامة مشفى وطني في حمص واختيار مكان مناسب له وسيتم البدء بذلك بداية العام القادم. وذكر أن الوزارة عملت على تحويل العيادات الشاملة في مدينة حمص إلى مشفى مزود بـ٣٠ سريراً وفي خطة إعادة الإعمار سيتم تزويدها بـ٦٠ سريراً.

وأوضح أن هناك خطة محددة لاستيراد التجهيزات الطبية المستخدمة في المشافي لتقوم كوادر الوزارة حصراً بصيانتها أما المنظمات الدولية فتقوم بتزويد المشافي بما لا يتجاوز ٥ بالمئة فقط من هذه التجهيزات.

وناقش مجلس الشعب في جلسته العاشرة من الدورة العادية الثانية للدور التشريعي الثاني المنعقدة أداء وعمل وزارة الصحة والقضايا المتصلة بعملها. وركز أعضاء المجلس في مداخلاتهم ضرورة إعادة تأهيل المشافي والعيادات الطبية والمراكز الصحية في المناطق التي أعاد إليها الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار وتوفير كامل المستلزمات الطبية والأجهزة والأدوية وخاصة المزمنة منها.

النائب صفوان قربي رأى أنه لا يمكن إنكار إيجابيات القطاع الصحي الذي صمد، «لكن هل كل أمور القطاع الصحي تسير على ما يرام؟ بالتأكيد لا. وهل السيد الوزير راضٍ عن كل مفاصل القطاع الصحي؟.. من المتوقع أنه يقول لا. أليس بإمكاننا أن نكون أفضل حتما لاسيما في القطاع الصحي فهناك نقص ٥٠٪ أو أكثر في الكوادر الصحية، وعلينا المحافظة على من بقي من الكوادر. وإزالة العقبات».

وعن موضوع الدواء قال: «ملف الدواء وإدارة هذا الملف في وزارة الصحة، والإدارة مخترقة من حيث التصدير والاستيراد والترخيص والتسعير. هذا الملف فيه كم هائل من المشكلات، وتحريكه واجب، وخاصة أن هناك عدداً من الأدوية مقطوعة».

ودعا إلى ضرورة إيجاد حلّ لأصحاب معامل الأدوية المحلية والسماع لمشكلاتهم قائلاً: «القول إنه لا يجوز رفع سعر الدواء والدواء خط أحمر غير صحيح، فالدواء السوري المميز حالياً يباع في لبنان بعشرة أضعاف سعره حالياً، وهو إنتاج محلي ومقطوع. إضافة إلى غيره من الأدوية المحلية المقطوعة والتي نحن قادرون على تصنيعها، ونقوم للأسف باستيرادها. ولذا نرجو فتح هذا الملف بجرأة ومسؤولية وطنية».

من جانبه بيّن النائب شحادة أبو حامد أن مشفى قطنا بريف دمشق لم يقلع بشكل كامل إذ ينقصه بعض التجهيزات على حين المركز الصحي في الجديدة غير فعال ويحتاج لتأهيل وهناك ضرورة لتحويله إلى عيادات شاملة. كما دعا النائب أحمد زيتون إلى رفع سن تقاعد الأطباء إلى ٧٠ عاماً للاستفادة من خبراتهم.

ودعا عدد من النواب إلى إيجاد حل جذري لإعادة تفعيل شركات التأمين الصحي وترخيص مصانع لإنتاج مواد غسيل الكلية والسيرومات، ووجوب تقديم العلاج المجاني وكل المستلزمات الطبية والدوائية لجرحى الجيش العربي السوري.

٧٫٥٪ من الأدوية غير متوافر حالياً

وزير الإعلام: إعادة هيكلة للوزارة للوصول إلى خطاب إعلامي متميز

٨ مليارات ل.س حصة «الإعلام» من موازنة ٢٠١٧

| الوطن

تابعت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أمس الموازنة الاستثمارية لوزارة الإعلام لعام ٢٠١٧ البالغة ٧ مليارات و٩٨٨ مليون ليرة سورية.

من جانبه أكد وزير الإعلام محمد رامز ترجمان أن للوزارة خطة طموحة لرفع مستوى الأداء الإعلامي ليكون أداء وطنياً منتجاً وأكثر تفاعلية مع الشارع وأن يكون المواطن هو بوصلة عمله والبحث عن موارد ذاتية لدعم العمل الإعلامي. لافتا إلى أهمية التركيز على هموم المواطن وان يكون الإعلامي ناقلاً حقيقياً لقضايا الناس من أجل رفع مستوى إدراك المواطن.

مبيناً أن الإعلام هو واجهة العمل السياسي والاقتصادي والعسكري والمطلوب منه نقل ما يحدث بشفافية وصدق ليتمكن من تحقيق الرسالة الإعلامية المطلوبة.

مشيراً إلى أن هناك إعادة هيكلة لوزارة الإعلام والتوصيف الوظيفي في مؤسساتها للوصول لمستوى خطاب إعلامي متميز.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل على تنفيذ رؤية جديدة للارتقاء بمستوى الأداء الإعلامي بما يعزز ثقة المواطن بإعلامه، مؤكداً أنه ستتم إعادة إصدار صحف الفداء والعروبة والوحدة ورقياً إضافة لتحضير برنامج أسبوعي يختص بعمل أعضاء مجلس الشعب ولجانه قريبا وإعادة دراسة كل قرارات الدمج والفصل المتعلقة بالوسائل الإعلامية.

مشيراً إلى أنه وفي إطار الاهتمام بوسائل التواصل الاجتماعي سيتم إعداد ورشة عمل في الفترة المقبلة لتوحيد جبهة العمل الإعلامي مع صفحات التواصل الاجتماعي والتنسيق معهم.

بدوره بين مدير الوكالة العربية السورية للأنباء سانا أحمد ضوا أنه سيتم قريباً إطلاق المحطة الفضائية التفاعلية الخاصة بالوكالة على الإنترنت باللغات الإنكليزية والإسبانية والعربية بالاعتماد على كوادر وكفاءات الوكالة دون تحميلها أي نفقات تتعلق بعمليات التصميم وغيرها.

وأوضح مدير الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون عماد سارة أن وسائل الإعلام المحلية تبذل كل الجهود للحصول على الأخبار الآنية بعد التأكد من مصداقيتها. لافتاً إلى التنسيق مع الدول الصديقة لرفع الكفاءات الإعلامية وخاصة فيما يتعلق بالإخراج التلفزيوني من خلال برامج التأهيل والتدريب.

وأشارت مديرة المؤسسة العامة للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني ديانا جبور إلى أن المؤسسة تعمل على التريث بشراء المعدات وإنتاج الأعمال الضخمة التي تستنزف موازنتها.

وأوضح مدير مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر والتوزيع خالد مجر أن العمل جار بالتعاون مع الوزارة لإعادة الصحف الورقية في محافظات حمص وحماة واللاذقية التي كانت توزع سابقاً.

هذا وكان أعضاء مجلس الشعب قد أكدوا في مداخلاتهم أهمية دعم المراكز الإعلامية في المحافظات وتوسيع دائرة التأهيل والتدريب للكوادر الإعلامية وتشغيل خريجي كلية الإعلام وضرورة دراسة أي تشريع إعلامي قبل إصداره وتركيز مخصصات موازنة الدراما السورية على الإنتاج النوعي بما يحقق رسالة إعلامية مؤثرة وهادفة إضافة إلى تطوير الإعلام الإلكتروني وأرشفة الشرائط والوثائق وتأمين تجهيزات البث الإذاعي والتلفزيوني والمشاريع الجديدة للوزارة كمشروع البث التلفزيوني الرقمي وإنشاء محطة فضائية تفاعلية للوكالة العربية السورية للأنباء سانا.

«الكهرباء»: ٨٠٪ نسبة الجباية من المشتركين الرئيسيين هذا العام مقارنة بـ٤٣٪ سابقاً

| عبد الهادي شباط

بيّن مدير عام مؤسسة النقل في وزارة الكهرباء نصوح سمسمية لـ«الوطن» أن المؤسسة ضمن عملها في تخصيص الكميات الكافية للمشتركين الرئيسيين ونقلها على خطوط التوتر العالي ٢٣٠– ٦٦ ك. ف خططت خلال النصف الأول من العام الحالي لنقل وبيع كميات من الكهرباء للمشتركين الرئيسيين تقدر بـ٤٠٠ مليون كيلو واط ساعي على حين كانت كمية الكهرباء التي تم بيعها فعلياً ٥٠٠ مليون، وهي بذلك تجاوزت المخطط لتقارب نسب التنفيذ لحدود ١٢٥٪ وذلك لمتابعة المشتركين الرئيسيين في القطاعين العام والخاص على شبكات التوتر العالي ٢٣٠–٦٦.

وبالانتقال لواقع الجباية أفاد المدير العام أنه رغم انخفاض معدلات الجباية خلال السنوات الأخيرة لحدود ٤٣٪ إلا أن العديد من الإجراءات ومنظومات العمل والمتابعة أدت لتحسن هذه النسبة لتصل خلال العام الحالي ٨٠٪ وهو ما يمثل زيادة مهمة، علماً أن المؤسسة مستمرة بتحسين نسب الجبايات لتصل ١٠٠٪.

وحول انخفاض كميات الإنتاج أوضح أن انخفاض كمية الكهرباء المنتجة من محطات التوليد سببه عدم توافر الوقود الكافي لمجموعات التوليد والاعتداءات المتكررة على الشبكة الكهربائية بما فيها محطات التوليد والاعتداءات على شبكة النفط من خطوط الغاز والسكك الحديدية وناقلات النفط، إضافة إلى انخفاض كمية الكهرباء المنتجة من عنفات المؤسسة العامة لسد الفرات بسبب الظروف المحيطة بها.

موضحاً أن المؤسسة تعمل على التوسع في زيادة محولات التحويل لدعم موثوقية الشبكة وتحسن التغذية على الشبكة الكهربائية وإعادة تأهيل وصيانة الأجزاء المخربة في منظومة الشبكة.

وكانت المؤسسة نفذت خلال الشهر الماضي جملة من أعمال الإصلاح والصيانة لخطوط ومحطات شبكة نقل الكهرباء ٦٦ / ٢٣٠ / ٤٠٠ ك. ف أهمها في المنطقة الجنوبية حيث تم تنفيذ عمليات صيانة وقائية على خط (عدرا٢ – دير علي) وصيانة على خطي (جندر – يبرود، ودير علي – الكسوة٣) وخط (تشرين – الكوم) وتنفيذ عمليات صيانة طارئة على المحولة رقم ٣ / في محطة تحويل باب شرقي ٢٣٠ ك. ف.

وبالانتقال إلى المنطقة الوسطى توزعت عمليات الصيانة والإصلاح مع استبدال الأبراج على خط (الزارة – قطينة) ٢٣٠ك. ف، وعمليات صيانة وقائية في محطة تحويل (شيزر –عين اللوزة) وصيانة لخطوط (حماة١– الضاحية– محردة– سلحب) إضافة إلى جملة من أعمال الصيانة في محطة تحويل محردة. وفي المنطقة الساحلية تم عمل صيانة وإصلاح في خط طرطوس الشيخ بدر وبانياس الروضة وفي محطة المرفأ ومحطة تحويل جبلة ومحطة تحويل الشركة.

بئر غاز جديدة تدخل الخدمة بطاقة إنتاجية ٥٠٠ ألف م٣ يومياً

مدير مؤسسة النفط لـ«الوطن»: آبار جديدة إلى الخدمة قريباً

| علي محمود سليمان

وضعت وزارة النفط والثروة المعدنية يوم أمس بئر «صدد ٦» لإنتاج الغاز في الخدمة بمعدلات إنتاج يومية بلغت نحو ٤٥٠ – ٥٠٠ ألف م^3 من الغاز، وذلك بعد أن تم الانتهاء من حفره واختباره بعمق نهائي ٣٦٧٠ م خلال نحو ستة أشهر، مما يساهم في زيادة الإنتاج من حقل صدد الغازي ليصبح نحو ١,١ مليون م٣ في اليوم، حيث تم وضعه في الاستثمار من خلال وصله بمعمل معالجة الغاز في جنوب المنطقة الوسطى، لتضاف هذه الكميات إلى كميات الإنتاج اليومية الحالية مما يدعم محطات توليد الطاقة الكهربائية وتعويض جزء من النقص الحاصل في كميات الوقود المتاحة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير المؤسسة العامة للنفط علي عباس أن حقل صدد تم اكتشافه في العام ٢٠٠٤ وتم حفر عدة آبار ضمنه، ولكن في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ توقفت كافة أنشطة الحفر بسبب الوضع وتعديات المجموعات الإرهابية على الحفرات التابعة للشركة السورية للنفط.

مبيناً أنه نتيجة خروج معظم مواقع الإنتاج (إن كان النفط أو الغاز) ووقوعها تحت سيطرة المجموعات الإرهابية، كان أمام وزارة النفط تحد في دعم قطاع الكهرباء بتأمين الحد الأدنى على الأقل من الغاز، فكان العمل على تنشيط صناعة الحفر في المناطق الآمنة، وأحدثت مديرية باسم مديرية المنطقة الوسطى في الفرقلس، وجلبت الحفارات من مناطق كانت خارج الخدمة كتدمر والسخنة، وتمكنت الكوادر الوطنية من تجهيز أربع حفرات بهدف زيادة إنتاج الغاز في المناطق الآمنة لسد حاجة القطر والتخفيف قدر الإمكان من استيراد الفيول بشكل عام، وتخفيض العبء على ميزانية الدولة لتأمين الفيول اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية.

وأشار عباس إلى أنه ضمن الخطة سيتم العمل على آبار جديدة بعد أن تم حفر بئر «صدد ٧» الذي دخل في الإنتاج بشهر آذار من العام الحالي بإنتاج نحو ٣٧٥ ألف م٣ وما يزال في الإنتاج، وحالياً تم حفر بئر «صدد ٦» وقريباً سيتم العمل على بئر «صدد ٨» وهو بمأمولية جيدة فإذا أعطى نتائج إيجابية فسيفتح جبهة عمل إضافية لحفر آبار إضافية في حقل صدد، وبشكل عام فإن آبار صدد إذا كانت منتجة فهي بإنتاجية عالية لا تقل عن ٣٠٠ ألف م٣.

وبالنسبة للمنطقة الساحلية، بين عباس أنه خلال العام الماضي تم العمل على حفر بئر استكشافية لكنها لم تحقق إنتاجاً تجارياً في المنطقة الساحلية حتى الآن، والسبب يعود إلى أن العمل يتم بطريقة تعتمد على الخبرة أكثر مما تعتمد على التقنيات الحديثة وذلك بسبب العقوبات الغربية، ولذلك عزفنا عن حفر الآبار الاستكشافية وأعطينا الأولية لحفر الآبار الإنتاجية لدعم قطاع الطاقة وتحسين الاقتصاد، وبعد أن نصل إلى مرحلة الانتهاء من حفر الآبار الإنتاجية سننتقل إلى الأعمال الاستكشافية التي تكون فيها نسبة المخاطرة أقل.

ويقع حقل صدد في وسط غربي سورية ويبعد عن مدينة دمشق باتجاه الشمال الشرقي نحو ١١٠ كم وينتج من أربع آبار بعد إضافة بئر «صدد٦» إليها، ويقدر الاحتياطي الجيولوجي لحقل صدد بحوالي ٧,١٥ مليارات متر مكعب والاحتياطي القابل للإنتاج نحو ٦,١٢ مليارات متر مكعب من الغاز، ويضاف هذا البئر إلى سلسلة الآبار الجديدة التي دخلت في الإنتاج هذا العام وهي (شمال الفيض ٧، صدد٧، أبو رباح ١٣، أبو رباح ١٤، قمقم ٣، قمقم ٤).

٨١ مستثمراً أجنبياً في «المناطق الحرة»

| الوطن

أظهرت بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة تطوراً ملحوظاً في حركة النشاط التجاري خلال العام الحالي ٢٠١٦، حيث بلغت إيرادات المؤسسة لغاية الشهر العاشر من العام الجاري نحو ٢,٨ مليار ليرة سورية، وذلك بالمقارنة مع إيراداتها خلال عام ٢٠١٥ والتي بلغت ملياراً و٩٧٢ مليون ليرة.

وبينت المؤسسة في تقريرها الأخير أن حركة التبادل التجاري في الاستيراد والتصدير سجلت قيمة نحو ٥٤ مليون ليرة، وبلغت الرسوم الجمركية المتحققة ٣ مليارات و٧٦١ مليون ليرة سورية، علماً أن عدد المستثمرين في المناطق الحرة ١١٣٥ مستثمراً برأسمال ١٥٣ مليار ليرة سورية منهم ٨١ مستثمراً أجنبياً برأسمال ٣٧ مليار ليرة يعمل في هذه المنشآت المستثمرة ٧١٠٥ عمال.

ومن جهة أخرى تسعى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية إلى توريد مواد مخدرة لزوم القطاع الصحي تتضمن كمية ٧٢ ألف أمبول من مادة الفينتال و٨٤ ألف أمبول من مادة البتيدين ونحو ٣٠ ألف أمبول من مادة المورفين.

وفي سياق آخر تسعى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية إلى توريد كمية ٥٠٠ طن أرز أبيض حبة طويلة واشترطت أن تكون المادة من الموسم الجديد ومن آخر حصاد قبل شهر.

رد

وزارة العدل مستعدة لفتح تحقيق شامل حول القضاء والجمارك

السيد رئيس تحرير صحيفة الوطن

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بالعدد ٢٤٨٨ تاريخ ٢٩ / ٩ / ٢٠١٦ تحت عنوان: «عناصر الجمارك يتحدثون عن فساد في القضاء.. ووزير المالية يعد بقرارات مفاجئة» نبين لكم الآتي:

مهمة الجمارك في الأصل هي ضبط إدخال وإخراج البضائع إلى الجمهورية العربية السورية أو منها إلى الخارج وتطبق في ذلك أحكام قانون الجمارك النافذ.

وحيث إن إدارة الجمارك هي المسؤولة عن تطبيق القانون المذكور، كما أن الدولة بمفهومها العام مسؤولة أيضاً عن حدودها، وكل تعد يتضمن مخالفة لأنظمة الجمارك يعرض على هذه الإدارة، الأمر الذي يفيد أن البضائع الموجودة في الأسواق قد دخلت بعد التدقيق عليها من قبل إدارة الجمارك ومن قبل الأجهزة المختصة.

وحيث إن تذمر عناصر الجمارك والزعم بوجود تواطؤ في القضاء يودي بجهودهم في ضبط المهربات هو كلام لا يتفق مع الواقع في أي حال من الأحوال، لأن القضاة ينظرون في المسائل والضبوط المعروضة عليهم وما يساندها من أدلة ويطبقون أحكام القانون عليها وفق الأصول، الأمر الذي يجعل هذا القول هو عبارة عن التشهير بسمعة السلطة القضائية التي حماها الدستور وأوكل إليها وحدها مهمة ممارسة وتطبيق القانون.

وحيث إن قيام صحيفتكم بنشر هذه الأقاويل عن التواطؤ في القضاء يعد بمثابة تشهير بالسلطة القضائية فإننا على استعداد لفتح تحقيق شامل حول هذا الموضوع، ومقاضاة كل من يوزع الاتهامات على الغير دون وجود دليل، مع العلم أن وزارة العدل وإدارة التفتيش القضائي فيها على استعداد لقبول أي شكوى بخصوص أي قاض.

ومن ناحية أخرى ليس هناك ما يمنع إدارة الجمارك والسيد وزير المالية من مراسلة وزارة العدل بهذا الخصوص والتي بدورها ستقوم بمعالجته فوراً.

المكتب الصحفي في وزارة العدل

١٧٣ مليار ليرة قروض «الزراعي» في ١٠ أشهر منها ١٦٣ ملياراً لـ«الحبوب»

| محمد راكان مصطفى

كشف المدير العام للمصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن القروض الممنوحة لغاية شهر تشرين الأول من العام الجاري، تجاوزت ١٧٣,٢ مليار ليرة، بنسبة تنفيذ ١٨٤٪ من المخطط له للعام ٢٠١٦، موزعة على ٢٢٣ مليون ليرة إقراضات المصرف، و١٧٣ مليار ليرة إقراضات ممنوحة بموجب أنظمة خاصة لمصلحة جهات القطاع العام، منها ١٦٣ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة للحبوب، و٥ مليارات ليرة سورية للمؤسسة العامة لإكثار البذار ومليار ليرة سورية للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، و٤ مليارات ليرة سورية للمؤسسة العامة للأعلاف.

لافتاً إلى أن خطة المصرف في مجال الإقراض هذا العام، تقدّر بنحو ٢٠ مليار ليرة، إضافة إلى ١١٥ مليون ليرة لقرض المشروع الوطني للري الحديث، وخطط للقروض الممنوحة بموجب أنظمة خاصة للقطاع العام بمبلغ ٧٤ ملياراً، حيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط لعام ٢٠١٦ ما يقارب ٩٤ ملياراً و١١٥ مليون ليرة.

أما في مجال مبيعات مستلزمات الإنتاج فأوضح زيدان، أنه رغم الظروف الحالية، استمر المصرف الزراعي بتأمين مادة السماد للفلاحين في المناطق الآمنة، حيث بلغت مبيعات مستلزمات الإنتاج لغاية ٢٠١٦/١٠/٣١، مبلغاً يزيد على ٤,٥ مليارات ليرة سورية.

أما عن ودائع المصرف حتى نهاية الربع الثالث بين مدير عام المصرف، أنه بلغ إجمالي الودائع ٣٧,٨ مليار ليرة سورية، وفي التفاصيل بلغت قيمة الودائع تحت الطلب ٣٤,٧ مليار ليرة سورية، ووصلت الودائع لأجل ٤٤٠ مليون ليرة، على حين بلغت ودائع التوفير ٢,٦ مليار ليرة سورية، أما الحسابات المجمدة فقد سجّلت ٦١ مليون ليرة.

وفي السياق بين زيدان أنه تمت إضافة خدمة الصراف الآلي إلى خدمات المصرف بناءً على الاتفاق الموقع مع المصرف العقاري الذي تم بموجبه تشغيل ١١ صرافاً آلياً في كل من السويداء صرفين، وطرطوس وبانياس وصافيتا واللاذقية والقدموس وجبلة وحماة ومصياف وقطنا وتل كلخ والسلمية ويتم حالياً متابعة إجراءات تشغيل صراف السقيلبية وسوف يتم تخديم باقي المحافظات والمناطق الآمنة مستقبلاً بهدف تسهيل الخدمات المصرفية.